المساواة بين الجنسين في اليمن

د. هدى علي علوي

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المحتوى

1.مقدمة عامة..... 2

1.1.الخلفية..... 3

2.1.أهداف الورقة البحثية..... 4

3.1.تساؤلات الورقة البحثية..... 4

4.1.أهمية الورقة البحثية..... 4

2.المنهجية المتبعة في الورقة البحثية..... 5

1.2.المراجعة المكتبية..... 5

3.تحليل السياق المحلي..... 5

1.3.المساواة بين الجنسين في اليمن..... 5

1.1.3.المساواة بين الجنسين في القانون والتشريعات اليمنية..... 6

2.1.3. تطوّر خطاب المساواة بين الجنسين في اليمن بعد الوحدة..... 7

3.1.3. تحليل كمي للمساواة بين الجنسين في قوة العمل..... 8

2.3.عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين في عمليات بناء السلام..... 12

3.3.المساواة بين الجنسين والاستجابة الإنسانية في اليمن..... 13

4.3.الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام (NAP) 2020 - 2022..... 14

1.4.3. أولويات لنجاح خطة العمل الوطنية..... 15

2.4.3. تحديات تنفيذ الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن..... 16

5.3.الآثار السلبية للنزاع على أعمال حقوق النساء والفتيات..... 17

4.توصيات ورقة البحث..... 18

5.المراجع والمصادر..... 19

1. مقدمة عامة:

إن التنمية الشاملة والمستدامة لأي بلد تتطلب مشاركة فعلية من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين لتحقيق الرفاهية وبناء السلام.[1]

وتأتي المساواة بين الجنسين في صدارة الأولويات الرئيسية لدى المجتمع الدولي، إذ تعمل جميع الوكالات والمؤسسات على برامج تهدف إلى سد الفجوات بين الجنسين من خلال عدد من المشاريع والتدخلات، منها إدماج مسألة المساواة في السياسات والقوانين وتعزيز قرارات التمكين للنساء في مواقع صنع القرار، وتحديث الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي، الى جانب تنفيذ برامج لتشجيع التحاق الفتيات بالتعليم وبقائهن على مقاعد الدراسة خلال مرحلة التعليم العام، ومساعدة النساء على الحصول على صكوك ملكية الأراضي والأصول المهمة الأخرى، وضمان أن يحصلن على التمويل اللازم لبدء منشآت ريادة الأعمال، ومساندة نواتج المساواة بين الجنسين التي تتطلب دمج الأعمال في مختلف القطاعات والحرص على استمرار المبادرات على مدى فترات طويلة، وفي الحقيقة مازالت هناك الكثير من التحديات التي تقف أمام تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في بلادنا، لكن تظل الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة اليمن ضرورية ولازمة لتخفيف الفوارق القائمة بين الجنسين.

لقد ركزت لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في دورتها التي انعقدت في عام 2016 على تمكين المرأة ارتباطا بالتنمية المستدامة، ونتج عن هذه الدورة التزام تاريخي بتنفيذ خطة التنمية المستدامة على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وقد أقرت اللجنة في دورتها الستين (E/27/2016) توصيات جرى التوافق حولها، وهي توفر خارطة طريق تفصيلية عن كيفية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[2] وفي دورة لجنة وضع المرأة للأمم المتحدة في عام 2018 كذلك تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرق ووسائل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.[3]

الجدير ذكره أن ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو العام 1945 يعد أول معاهدة دولية تشير في عبارات محددة حول تكريس المساواة بين الجنسين، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في المادة الثانية بأن (لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز بسبب الجنس ودون تفرقة بين الرجال والنساء).

لقد توالت القرارات الدولية لتحسين أوضاع المرأة ونشر حقوقها، حيث اعتمدت في 20 ديسمبر 1952 اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما صدر الإعلان العالمي الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة في العام 1967 الذي ينص على حق المرأة في التصويت للانتخابات والمساواة مع الرجل أمام القانون، وأقرت الأمم المتحدة تشريع المساواة بين الجنسين في عام 1979 والذي دخلت حيز التنفيذ في العام 1981 وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث تحظى على نحو متزايد بالاعتراف كونها تمثل الشرعية الدولية لحقوق المرأة.

وبينما تمثل المساواة بين الجنسين والمعاملة العادلة للنساء والفتيات ضرورة أخلاقية، تظهر تحليلات البيانات العالمية والشواهد والخبرات أن إشراك النساء

يعزز النمو والاستقرار الاقتصادي لاسيما في أوقات التحديات، كما يمكن أن يعزز إشراك النساء أيضاً في بناء السلام والأمن من خلال التمكين والوصول إلى مواقع القرار.

1.1. الخلفية:

تواجه اليمن تحديات متعددة منها الصراع والنزوح وعدم الاستقرار الاقتصادي، وهذه البيئة السلبية أثّرت بشكل مباشر على النساء والفتيات، مما حد من قدرتهن على الوصول إلى الخدمات وسبل العيش والحصول على الفرص المتساوية مع الرجل.

ولا تزال اليمن تواجه واحدة من أكبر الازمات الإنسانية في العالم، فهناك نحو 21.6 مليون بحاجة الى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في العام 2023، ويعاني 80% من السكان من أجل الوصول الى الغذاء، ومياه الشرب الآمنة والخدمات الصحية الكافية. وتأتي هذه التداعيات كنتيجة لعدد من الأزمات الطارئة المتداخلة التي تضرب البلاد من الصراع العنيف والانهيار الاقتصادي إلى الكوارث الطبيعية المتكررة والتدهور الحاد في المستوى المعيشي وانتشار العنف ضد المرأة.[4]

الجدير بالإشارة أن النساء والفتيات من أشد الفئات تضرراً من مترتبات الحرب، فحوالي 80% من 4.5 مليون نازح في اليمن هم من النساء والأطفال. فتمثل الأسر التي تعيلها نساء حالياً 26% من إجمالي العائلات النازحة. ويستمر تجذر العوامل السياسية والسلوكيات الاجتماعية التمييزية ضد النساء، مما يضاعف مؤشرات عدم المساواة ويعيق وصول النساء الى الخدمات الأساسية.

وعلى الرغم من أن للمرأة اليمنية دورها المؤثر في الحياة العامة ومكانتها البارزة عبر التاريخ، إلا أن ذلك لم يترجم إلى تمثيل يلائم فعليا طاقاتها الحقيقية، إذ عكست الممارسة السياسية واقعا هشا لمشاركة المرأة وعوامل مثبطة لتمكينها من الوصول إلى مفاصل السلطة وصناعة القرار، في ظل اعتراف التشريعات الوطنية بالحقوق العامة للنساء على السواء مع الرجال إلا أن ذلك ظل محكوماً بإشكاليات الواقع وتعقيدات المشهد ما بعد الحرب، والذي ألقى بظلاله الكثيفة على زيادة معاناة المرأة واقصائها بعد أن خسرت بعض المكاسب التي نالتها الحركة النسوية في السنوات الأخيرة عشية انفجار الصراع.

الجدير ذكره أن واقع النساء المتردي في اليمن أصبح حاضرا بقوة في التقارير الدولية، ويرصد نتائج صادمة لا تحفظ لهن الحد الأدنى من الحقوق، فهي في مؤشر الفجوة بين الجنسين بالمرتبة (155) عام 2021، مقارنة (115) عام 2015، والتي تستمر حتى يومنا هذا في إشارة إلى تفاوت كبير في إعمال الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء.

لقد تم فرض متطلب المحرم للنساء بما فيهن العاملات في المجال الحقوقي الإنساني بشكل كبير، ويلزم هذا التوجه بعدم إمكانية سفر المرأة دون مرافق "ذكر" من أفراد عائلتها ويكون مجاز شرعاً، كذلك أصبح الوصول للخدمات الأساسية وحرية الحركة والتنقل للعمل تحدياً أكبر بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يفتقرن للمحرم ولوثائق إثبات الهوية القانونية وذلك بسبب غياب إجراءات الحماية والقوانين التمييزية.[5]

2.1. أهداف الورقة البحثية:

تحاول الورقة البحثية هذه الوصول إلى الأهداف الآتية:

1) تسليط الضوء عن المساواةٍ بين الجنسين، وتحليل حجم الفجوة بين الجنسين في اليمن منذ العام 2010 مروراً بالعام 2015 عند بدء الصراعات حتى العام 2022.

2) الكشف عن مدى عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين في عمليات بناء السلام القائمة في البلاد.

3) تحديد الآليات التي اتخذتها برامج وخطط الاستجابة الإنسانية في اليمن لضمان إدماج مقاربة المساواة بين الجنسين في كل السياسات والبرامج.

4) تقييم النتائج التي حققتها الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام خلال الفترة من 2020-2022 والتحديات التي تعترضها.

5) تحليل الآثار السلبية للنزاع على جميع أنشطة وأعمال برامج حقوق النساء والفتيات.

3.1. تساؤلات الورقة البحثية:

سعت الورقة البحثية للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1) ما حجم الفجوة بين الجنسين في اليمن، منذ بدء الصراعات في العام 2015 حتى العام 2022، وما البرامج والآليات المناسبة لضمان المساواة بين الجنسين؟

2) ما مدى حجم عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين في عمليات بناء السلام القائمة في اليمن؟ وهل هناك جهود لإشراك النساء في عمليات بناء السلام؟

3) ما الاستراتيجيات والآليات التي انتهجتها برامج وخطط الاستجابة الإنسانية في اليمن لضمان إدماج مقاربة المساواة بين الجنسين في كل السياسات والبرامج ؟

4) ما الذي تم تحقيقه في الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام خلال الفترة من 2020-2022 وما لم يتم تحقيقه؟

5) ما الآثار السلبية للنزاعات المستمرة في اليمن على جميع أنشطة وأعمال برامج حقوق النساء والفتيات؟

4.1. أهمية الورقة البحثية:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية كونها تبحث في قضية تتصدر الملفات الإنسانية، فليس هناك من قضية اليوم استقطبت الاهتمام العالمي والوطني وأثارت جدل واسع حول مرجعياتها ومرتكزاتها، مثل قضية المساواة بين الجنسين بمختلف الصيغ والمصطلحات والتعبيرات منها الجنوسية والجنسانية والنوع الاجتماعي والنسوية، وفي نفس الوقت فإن هذا البحث إنما يحاول كشف النقاب عن حقيقة الدور الذي تلعبه مراكز القوى المعيقة في اليمن، ممثلة بخطاب التيارات الإسلامية المتشددة، وهيمنة الاتجاهات القبلية والفكر التقليدي داخل مؤسسة الحكم والتي تسعى إلى تقويض مكانة المرأة والانتقاص من حقها في المساواة بين الرجال والنساء كقيمة أخلاقية ودينية لا يمكن الالتفاف عليها.

2. المنهجية المتبعة في الورقة البحثية:

اعتمدت منهجية وأسلوب البحث في هذه الورقة النهج التحليلي الوثائقي من خلال مجموعة من المصادر الأولية والثانوية منها الوثائقية، وتم جمع البيانات النوعية والكمية باستخدام المراجعة المكتبية (مراجعة الأدبيات) المحلية والإقليمية والدولية.

2.1. المراجعة المكتبية:

شملت منهجية الورقة البحثية عملية المراجعة المكتبية المفصلة لجميع الوثائق المتاحة، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع والتقارير العلمية والفنية والإدارية والتقييمات وخطط العمل والتقارير المحلية والدولية وما إلى ذلك، تم الحصول عليها من بعض الجهات وبعض المواقع الالكترونية، والبنك الدولي لا سيما البيانات والمعلومات الكمية والمؤشرات الإحصائية التي تم استخدامها من البيانات الأولية، وكذلك الوثائق الأخرى ذات الصلة في مجالات المساعدات الإنسانية مثل الوصول والإنصاف والمساواة بين الجنسين.

3. تحليل السياق المحلي:

1.3. المساواة بين الجنسين في اليمن:

تدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها اليمن في وقت مبكر إلى سن تشريعات وطنية تحرم التمييز، وتوصي باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بتحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة، وباتخاذ خطوات تستهدف تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى تكريس التمييز. لكن الإشكالية محل الانتقاد الواسع أن اليمن تصادق على العهود والاتفاقيات الدولية ولا تولي العناية اللازمة لمؤامة القوانين الوطنية مع التشريعات الدولية، حتى أن التقارير بهذا الصدد تشير إلى حجم الاختلالات في واقع الممارسة السياسية والاجتماعية نظراً لعدم التزام الحكومة اليمنية أخلاقيا بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما لم يولي صناع القرار حتى اللحظة قضية البحث في أسباب تدني مشاركة النساء في سوق العمل الأهمية التي تستحقها، بالرغم من عمق ارتباطها مع رسم الملامح التنموية التي تقوم على قاعدة تحرير القيود التي تكبل النساء، بغية إطلاق العنان لطاقاتهن الإبداعية بدلًا من تبديدها في تسليط الممارسات الاقصائية ضدهن بفعل الثقافة الذكورية، وذلك تحقيقاً لذواتهن وضمان مشاركتهن في تنمية مجتمعاتهن على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

[1] الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 03-60793 (A).

[2] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة، لجنة وضع المرأة، الاستنتاجات المتفق عليها 2016.

[3] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات، لجنة وضع المرأة، الاستنتاجات المتفق عليها 2018.

[4] صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2023، أبريل 2022.

[5] صندوق الأمم المتحدة للسكان، المرجع السابق.

1.1.3. المساواة بين الجنسين في القانون والتشريعات اليمنية:

لقد نص الدستور اليمني بعد إعلان دولة الوحدة عام 1990 على أن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة، وكما هو جلي فإن هذا النص يتضمن إقرارا واضحا وحاسما بمبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وهو ما يتوافق تماما مع بنود اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها حكومة الشطر الجنوبي أو اليمن الديمقراطية سابقاً عام 1984 وترتبت آثارها القانونية بطبيعة الحال على الدولة اليمنية الجديدة.

لقد أحدث التعديل الدستوري عشية الحرب الأهلية عام 1994 انقلاباً خطيراً وشهد تراجعاً ملحوظاً في موقف المشرع من حقوق المرأة، حيث اكتفى الحكم الدستوري بالاعتراف بكون المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة فقط مستبعداً حكم المساواة أمام القانون بعد أن الغي النص الخاص باعتبار المواطنين سواسية أمام القانون، وهو ما يصطدم مع المادة الثانية من اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تحث الدول الأعضاء على وجوب تجسيد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية، ويتعارض كذلك مع المادة 26 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تكرس الحق في المساواة أمام القانون، وحيث ألزمت المادة 20 من العهد الدولي جميع الدول المنضمة إليه باتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لمنع أي دعوة للتمييز أو الكراهية أو العنف.

وتعد المادة 31 من الدستور اليمني المعدل عام 1994م التي تنص على أن (النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة الإسلامية وينص عليه القانون) شرعنة للتمييز ضد المرأة وهو توظيف غير منصف لتفسيرات خلافية ومنظور متباين للخطاب الديني وموقفه من مبدأ المساواة بين الرجال والنساء بمقابل المفاضلة بدرجة وقدر لقيمة العدالة كبديل يجري ادماجه في وقتنا الحاضر بقوة وفعالية في أي جدال فكري أو حقوقي حول قضايا المرأة، حيث خضعت القراءات الفقهية لتأثيرات ومرجعيات مختلفة، لكن لاشك فيه أن شوائب الفهم الصحيح تشير الى واقع محبط يختلط فيه الموروث الثقافي السلبي والأعراف ببعض الأحكام.

إن إشكالية هذا التعديل الدستوري قد فعل فعله بإعطاء المشرع القانوني مساحة كبيرة في إجراء تعديلات على القوانين الوضعية بحجج واهية ومبررات غير منطقية ومنها قانون الأحوال الشخصية رقم 20 لعام 1992م الذي شمل تعديل أكثر من ثلث نصوصه بالقانون رقم 28 لعام 1998، ثم جرى تعديله في 10 إبريل 1999، ليكرس أسوأ نموذج قانوني يعترف بزواج الصغيرات ويشجع عليه بأن اعتبر عقد ولي الصغيرة صحيح.

وكان من تبعات التعديل الدستوري أيضا أن قانون الجرائم والعقوبات الصادر بقرار جمهوري رقم 12 لعام 1994م قد تضمن عدد من النصوص التمييزية الصريحة، ومنها النص التمييزي الخاص بما يسمى بجرائم الشرف حيث اعتبر قتل الرجل زوجته أو أحد أصوله أو فروعه ومن يزني بها في حالة تلبسهما بارتكاب واقعة زنا أو اعتدى عليهما اعتداءً أفضى إلى موت فلا قصاص في ذلك، وهو هنا لا يعاقب من ينفذ العقوبة بدلًا عن أجهزة القانون والقضاء بذريعة حماية العرض والشرف، بينما يطبق نفس القانون العقوبة المقررة على المرأة التي

ترتكب جريمة قتل الزوج لنفس السبب وفي نفس الوضعية والظرف، كل ذلك يشكل تعدياً صارخاً لحقوق الإنسان ومساساً بروح الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن.

2.1.3. تطوّر خطاب المساواة بين الجنسين في اليمن بعد الوحدة:

إن خط اب المساواة بين الجنسين قد شهد تراجعا ملحوظا منذ حرب 1994، وذلك بسبب سيطرة تحالف الإسلام السياسي مع تواطؤ أقطاب السلطة الشمولية والقوى القبلية والتقليدية المتنفذة داخل زمام الحكم، وصياغة مشروع رجعي ظلامي يستهدف إضعاف مشاركة المرأة في الحياة العامة، مغلفة ذلك التوجه بستار الدين كفزاعة لإرهاب المدافعات، ومناصرين قضية المساواة بين الجنسين، لأغراض وأهداف سياسية غالباً ما تسعى إلى استخدام النساء كقوى عددية هائلة في طوابير صناديق الاقتراع لتغيير مؤشرات الاصوات في الانتخابات البرلمانية لصالح القوى التقليدية المهيمنة كما حدث في الفترة بعد ما سمي بثورة التغيير عام 2011.

وعلى الرغم من أن هذا الحراك الثوري الجارف أنتج حضوراً بارزاً للنساء في صنع سيناريو التغيير أسوة بالرجال، حيث ظهرت فعاليتها بقوة في مشهد المظاهرات ومسيرات الاحتجاج وفي شتى الميادين كرقم صعب، بعد أن تعرّضت النساء للضرب والتهديد والإهانة والاعتقالات، مما رفع من سقف آمالها نحو تحقيق المساواة في مجتمع تسوده الحريات والكرامة واحترام حقوق الإنسان، غير أنه من المؤسف أن تلك التطلعات اصطدمت بواقع أليم انقلب على كل التضحيات التي قدمتها المرأة فاتسم بالتخلي عن مطالبها في مشهد كان مألوفاً ليس في اليمن فحسب، بل واجهته كذلك الحركة النسوية في بعض البلدان العربية.
الحقيقة أن مؤتمر الحوار الوطني في اليمن للمصالحة والبحث عن خيارات التسوية السياسية برعاية أممية عام 2012، قد شكل منعطف حيوي لاستعادة دور المرأة، فتميزت تجربة الحوار الوطني الشامل بنجاح منقطع النظير، حيث ظلّت أصوات النساء تزلزل أركان قاعات المؤتمر بالنضال الواعي والموجه نحو انتزاع استحقاقاتها للمرحلة القادمة بجدارة.

لقد كابدت النساء في اليمن وتحملت الكثير من المعاناة والتهميش وويلات القهر الاقتصادي والاجتماعي في ظل خطاب حكومي يستعرض إنجازات المرأة لتلميع وجه السلطات، هذا الخطاب الذي نجح في تزييف الوعي، ونشر اعتقاد مضلل لسنوات طويلة مضت بأن المرأة في اليمن نالت حقوقها كاملة في واقع مهين يسحق النساء والرجال، ومثلما كانت الترسانة الإعلامية حينها تصوغ كذبة أن اليمن تعيش أزهى عصور الديمقراطية، فإن الآلة ذاتها كانت تروج لخطاب المساواة بين الجنسين.

ومع ذلك لا يمكن لأحد إنكار وثيقة مخرجات الحوار الوطني التي خرجت لأول مرة بالنص صراحةً على مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين والمواطنات، باعتبار هذه الوثيقة تخلق أساس توافقي لعملية صياغة الدستور المرتقب، إلا أن ذلك لم يكن ليساوي الحبر الذي كُتِبت بهِ بعد أن انقلبت تداعيات الصراع من جديد على كل الإنجازات التي تحققت، ودخلت اليمن مرحلة أكثر تعقيداً، سواء على صعيد تعدد أوجه الأزمة اليمنية ودخول أطراف إقليمية خارجية، أصبحت بسببه قضية المساواة بين الجنسين مسألة هامشية، حيث لم توضع قط منذ اندلاع حرب

2015 على طاولة أي حوار أو مفاوضات أو تقرير حكومي أو استراتيجية وطنية، كونها ليست ضمن أي أجندة وطنية أو على ذيل أولويات هذه المرحلة بالنسبة لأطراف النزاع الذي تتفاقم ويلاته بشدة، ويدفع أفراد الشعب اليمني جميعهم ضريبة باهظة وفي مقدمتهم الفئات المستضعفة كالنساء والأطفال.

3.1.3. تحليل كمي للمساواة بين الجنسين في قوة العمل:

يمكننا تحليل السياسات الحكومية تجاه قوة العمل وإشراك النساء في سوق العمل بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة باليمن، والتي تبيّن الفجوة القائمة بين الرجال والنساء في سوق العمل، ويكشف لنا الجدول (1) معدلات القوى العاملة والنساء العاملات كنسب مئوية من إجمالي القوى العاملة ومن إجمالي عدد السكان الإناث.

جدول 1: يبين معدلات النسب مئوية للقوى العاملة والنساء العاملات في اليمن خلال الفترة من 2010-2022

العام	القوى العاملة	معدلات القوى العاملة من إجمالي القوى العاملة		معدلات القوى العاملة من إجمالي السكان (ذكور/إناث)	
		الذكور*	الإناث**	الذكور***	الإناث****
	SL.TLF.TOTL.IN	SL.TLF.TOTL.MA.ZS	SL.TLF.TOTL.FE.ZS	SL.TLF.CACT.MA.ZS	SL.TLF.CACT.FE.ZS
2010	5,491,295	87.39	12.61	68.65	9.96
2011	5,582,610	88.68	11.32	68.17	8.75
2012	5,677,003	89.85	10.15	67.72	7.70
2013	5,777,525	90.91	9.09	67.30	6.78
2014	5,882,886	91.87	8.13	66.89	5.97
2015	6,153,998	92.02	7.98	67.82	5.93
2016	6,403,465	92.10	7.90	68.47	5.92
2017	6,652,109	92.15	7.85	69.04	5.93
2018	6,894,546	92.17	7.83	69.50	5.95
2019	7,138,301	92.18	7.82	69.91	5.97
2020	7,295,686	92.18	7.82	69.49	5.92
2021	7,534,852	92.21	7.79	69.93	5.93
2022	7,815,910	91.93	8.07	70.38	6.20
المتوسط العام		**91.2**	**8.8**	**68.7**	**6.7**
معدل النمو		**0.007**	**-0.062**	**0.004**	**-0.065**

المصدر: World Bank (https://data.albankaldawli.org/country/yemen-rep?view=chart#Social)

* معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة
** معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة
*** معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة كنسبة من عدد السكان الذكور في سن 15 عاماً وما فوق.
**** معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة كنسبة من عدد السكان الاناث في سن 15 عاماً وما فوق.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام لنسبة القوى العاملة الذكور والتي هي على رأس العمل ما نسبته 91.2% من إجمالي الأشخاص في عمر 15 عاماً فأعلى الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية ILO للسكان النشطين اقتصادياً وهم جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة، ولا يشمل ذلك العاطلين عن العمل، وهنا تظهر الفجوة الكبيرة مقارنة مع نسبة القوى العاملة الإناث والتي تشكل نسبتهم من كنسبة ضئيلة وبما نسبته 8.8% من إجمالي القوى العاملة، وهذا المؤشر يصف مدى إشراك النساء في القوى العاملة.

كما تظهر الفجوة الكبيرة بين الجنسين في مؤشر معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة كنسبة من عدد السكان الإناث في سن 15 عاماً وما فوق كنسبة ضئيلة أيضاً كما هو موضح في المتوسط العام البالغة 6.7% مقارنة بمعدل مشاركة الذكور في القوى العاملة كنسبة من عدد السكان الذكور في نفس الفئة العمرية والبالغة 68.7%.

ويشير الجدول (1) أعلاه والشكل (2) أن هناك انخفاض في عدد الإناث المشاركات في القوى العاملة وفق ما تشير إليه معدلات النسب المئوية لمؤشر معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة خلال السلسلة الزمنية من عام 2010 إلى عام 2022، وبمعدل نمو سالب بلغ -0.062 وهذا يدل على انخفاض عام في مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال السلسلة الزمنية، وشكلت أقل نسبة في مؤشر مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي القوى العاملة 7.79% خلال العام 2021 كما هو موضح في الشكل (2) أدناه.

وعلى العكس من ذلك إذ يشير الجدول (1) أعلاه والشكل (1) أن هناك زيادة في عدد الذكور المشاركين في القوى العاملة وفق ما تشير إليه معدلات النسب المئوية لمؤشر معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة خلال السلسلة الزمنية من عام 2010 إلى عام 2022، وبمعدل نمو موجب بلغ 0.007 وهذا يدل على زيادة عامة في مشاركة الذكور في القوى العاملة خلال السلسلة الزمنية، وشكلت أعلى نسبة في مؤشر مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي القوى العاملة 92.21% خلال العام 2021 كما هو موضح في الشكل (1) أدناه.

شكل 1: معدل الزيادة في قوة العمل الذكور خلال الفترة الزمنية من 2010-2022

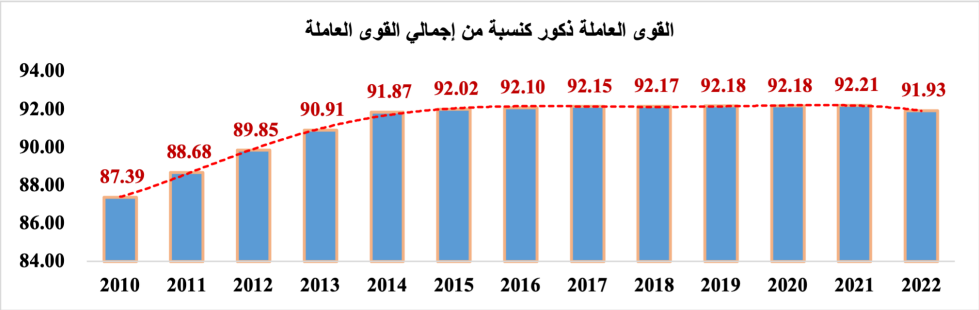

شكل 2: معدل الانخفاض في قوة العمل الإناث خلال الفترة الزمنية من 2010-2022

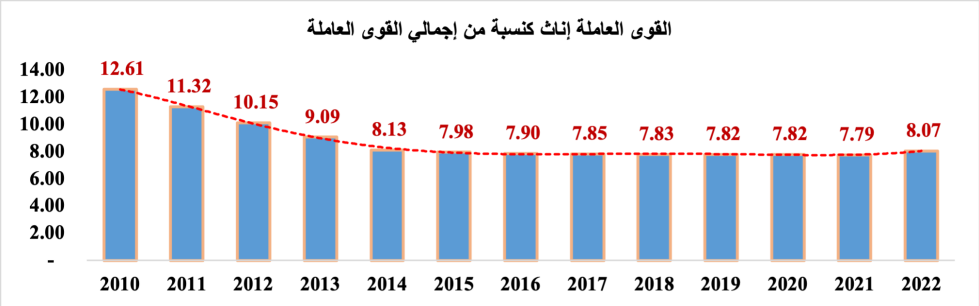

وفي مؤشر مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي عدد السكان الإناث في سن 15 عاماً وما فوق ووفق ما تشير إليه معدلات النسب المئوية لهذا المؤشر خلال نفس السلسلة الزمنية، فكما يبدو من الجدول (1) والشكل (4) لا يشير معدل النمو إلى زيادة، حيث يتضح انخفاض بمعدل نمو سالب -0.065 وهذا ما يؤكد النتيجة السابقة، وشكلت أقل نسبة في مؤشر مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي عدد السكان الإناث 5.92% خلال عامي 2015 و2020 كما هو موضح في الشكل (4) أدناه.

شكل 3: يبين معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي عدد السكان الذكور خلال الفترة الزمنية من 2010-2022

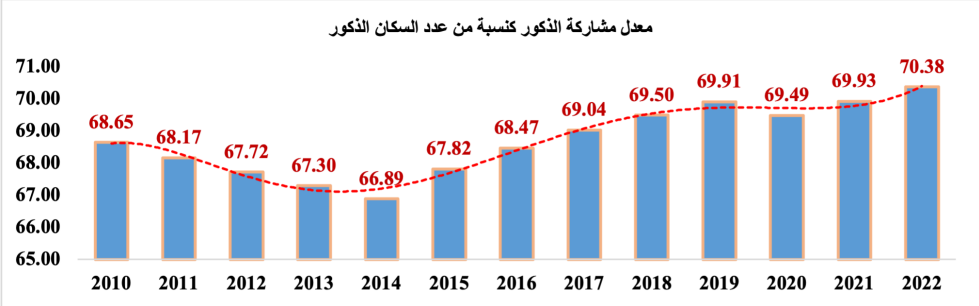

شكل 4: يبين معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة من إجمالي عدد السكان الاناث خلال الفترة الزمنية من 2010-2022

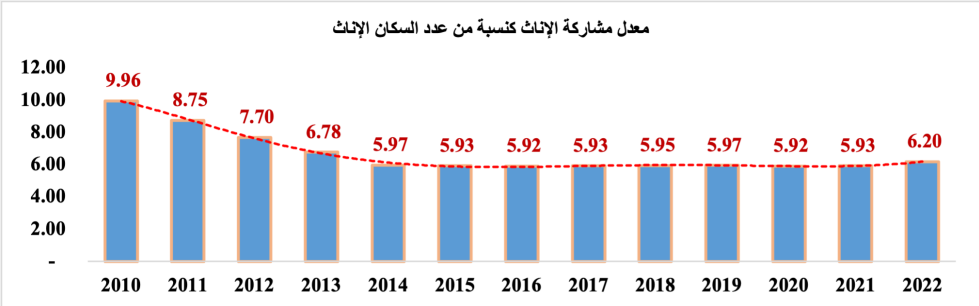

وعلى العكس من ذلك إذ يشير الجدول (1) أعلاه والشكل (3) أن هناك زيادة في مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 عاماً وما فوق، ووفق ما تشير إليه معدلات النسب المئوية لهذا المؤشر خلال نفس السلسلة الزمنية، فكما يبدو أن معدل نمو نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة قيمة موجبة بلغت 0.004 وهذا يدل على زيادة عامة في مشاركة الذكور في القوى العاملة خلال نفس السلسلة الزمنية، وشكلت أعلى نسبة في مؤشر مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 عاماً وما فوق 70.83% خلال العام 2022 كما هو موضح في الشكل (3) أعلاه.

وهذه المؤشرات تدل على أن هناك فجوة كبيرة وواضحة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة وفي سوق العمل إذ تظهر أن الفجوة مستمرة ولا زالت قائمة بين الذكور والإناث، وأن مشاركة الإناث هي الأدنى مقارنة بمشاركة الذكور في الهيكل الوظيفي في الدولة مدى العشرة الأعوام الماضية كما هو مبين أعلاه الأمر الذي لا بد أن يحمل في طياته جملة من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام النساء اليمنيات لدخول سوق العمل على قدم المساواة مثل الرجال، منها على سبيل المثال: الثقافة المجتمعية الذكورية وانعدام الفرص المتاحة أمامهن لدخول ذات السوق، بالإضافة إلى القوالب الاجتماعية النمطية في نظرة المجتمع اليمني للمرأة التي تكرّس فكرة أن تقبع النساء داخل دائرة أعمال الرعاية غير المباشرة بإدارة أمور العائلة وتربية الأطفال ومتابعة كل المهام التي تتعلق بالدور الإنجابي، في حين يقوم الرجال بأدوارهم الإنتاجية باعتبارهم معيلين رئيسيين لأفراد عائلاتهم.

وهناك أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تعيق حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى فجوة كبيرة بين الجنسين في معرفة القراءة والكتابة والتعليم الأساسي وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، من بين أمور أخرى. وخلال عام 2022 تفاقمت هذه العوامل بسبب زيادة فرض متطلبات المحرم، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها سلطة الأمر الواقع، ويمنع هذا الشرط المرأة من السفر بين المحافظات أو إلى مناطق أخرى من البلاد، أو على الصعيد الدولي بدون مرافق من أحد أقاربها الذكور وإذن أهلها، ويؤثر هذا الشرط، الذي يقيد بشدة حرية التنقل، تأثيراً كبيراً على إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات وقدرتهن على العمل ومتابعة التعليم والمشاركة في الحياة العامة والسياسية. وهذا بدوره يزيد من تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي ويضعف بشكل خاص حقوق الأسر التي تعولها نساء. وتعد معالجة تحديات حرية التنقل عنصراً هاماً من عناصر تحسين الوصول إلى الخدمات على نطاق أوسع.[6]

كما قوض متطلب المحرم من قدرة المجتمع الإنساني على إيصال المساعدات المنقذة للحياة وخاصة للنساء والفتيات، كما تفاقم انعدام الامن الغذائي لدى النساء والحد من وصولهن إلى خدمات الحماية والرعاية الصحية مخلفاً تداعيات على صحتهن النفسية والجسدية. ويشكل الوصول للخدمات الأساسية وحرية الحركة تحدياً أكبر بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يفتقرن لوثائق اثبات الهوية القانونية وذلك بسبب القوانين والإجراءات التمييزية.

بينما في الجنوب حيث الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً نفّذ النشطاء الحقوقيين ونساء فاعلات في الحركة النسوية منذ عامين حملات مناصرة إعلامية واسعة، ومبادرات ضغط على السلطات لإلغاء لائحة السفر التي تشترط الولاية على المرأة، وتتطلب موافقة ولي الأمر عند إصدار وثيقة السفر، وقد استجابت الحكومة في عدن ممثلة بقرار وزير الداخلية بإلغاء هذه اللائحة في العام 2021.

2.3. عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين في عمليات بناء السلام:[7]

في العام 2015، ومن خلال التعاون بين مكتب المبعوث الخاص وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمّ إنشاء مجموعة "التوافق" أو مجموعة التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام كآلية استشارية. كانت المجموعة تُدار بشكل مباشر من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث نمت لتضمّ حوالي 60 امرأة يمنية بحلول أواخر العام 2018. في العام 2016، دعا مكتب المبعوث الخاص وفداً من سبع نساء يمنيات من مجموعة التوافق النسوي إلى الكويت على الرغم من أنّ النساء لم يكن لهنّ دور مُباشر في المفاوضات.

وفي منتصف العام 2018، أنشأ مكتب المبعوث الخاص المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المُختصّة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة التوافق النسوي اليمني. بدأت المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المُختصّة بعدد 8 نساء يمنيات، تمّ اختيار ثلاث منهنّ من مجموعة "التوافق" والخمس الأخريات من مكونات أخرى، وفي منتصف عام 2020، أصبحت 5 من أعضاء المجموعة النسوية اليمنية الفنية الاستشارية المختصّة هنّ أيضاً أعضاء في مجموعة التوافق النسوي.

في سبتمبر 2018، شاركت 8 أعضاء من المجموعة النسوية اليمنية الفنية الاستشارية المختصّة إلى مشاورات جنيف حول اليمن. وقد شاركن في تقديم 3 أوراق للمساهمة في تلك المشاورات وهي بالتحديد حول الاقتصاد والسياسة وبناء الثقة، وفي نفس العام ديسمبر 2018، كانت 6 أعضاء من المجموعة حاضرات في ستوكهولم للتشاور مع الأطراف وقد التقين بالمبعوث الخاص وفريقه يومياً.

تتكون المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المُختصّة من سيدات من خلفيات متنوعة مثل الاقتصاد وحقوق الإنسان والحوكمة، وكذلك من النساء اللاتي لديهنّ خبرات في المجال السياسي. هذا وتُشارك أعضاء المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المُختصّة في كثير من الأحيان في مشاورات حول قضايا سياسية بناءً على خبرتهنّ الخاصة.

ويسعى مكتب المبعوث الخاص الى تعزيز دور المجموعة الاستشارية من خلال استمرار تطعيمها بعناصر نسوية فاعلة، وهو تعبير عن تمسك الخيار الدولي بأحقية المرأة في المشاركة في كل مستويات عمليات السلام وأن دورها الاستشاري يهدف الى تعويض استبعادها عن لجان الحوار والمفاوضات.

للنساء حق أساسي في المساهمة في تشكيل مستقبل بلدانهن ومجتمعاتهن. لقد ثبت أنّ مشاركة المرأة الهادفة في عمليات السلام تحسّن جودة السلام واستدامته. إنّ المشاورات مع المنظّمات النسائية ومن يمثّل المرأة أمر حيوي لعمل مكتب المبعوث الخاص، وبالرغم من أزمة تفشي جائحة كوفيد-19، يواصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة ومكتبه إشراك النساء عن طريق استخدام الوسائل الرقمية.

يبقى مكتب المبعوث الخاص ملتزماً بتعزيز جهوده سعياً لإدماج الجنسين بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة والتزاماتها. ويسعى إلى إدخال تحليل النوع الاجتماعي واعتباراته في الأنشطة والتخطيط والانخراط، بما في ذلك من خلال ضمان تمثيل المرأة بنسبة 30% على الأقل في جميع الاجتماعات والمبادرات التي يقودها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن.

3.3. المساواة بين الجنسين والاستجابة الإنسانية في اليمن:

ظلت البلاد في ذيل مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لأكثر من 13 عاماً متتالياً.[8] فعدم المساواة بين الجنسين متجذرة بعمق في مجتمع قبلي ذكوري مع أدوار غير متكافئة بين الجنسين، ويتم وضع المعايير الثقافية والتقليدية في المقدمة، والتي بدورها تعمل على تغذية المواقف التي لها تأثير سلبي على الرفاه الجسدي والعقلي للنساء والفتيات. وتحت تأثير هذه المبادئ فغالباً ما تكون حماية المرأة مرتبطة بالرجل، في حين أن العمل على ضمان مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على أي مستوى يعتبر أمرا غير وارد، وبالتالي لا يزال الحصول على معلومات رسمية عن مشاركة النساء والفتيات يمثل تحدياً، كما أن أي جهد لجمع المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين يعتبر تهديداً محتملاً للتقاليد والثقافة ويؤثر هذا بالمثل على عمل المنظمات الإنسانية والحماية الشاملة والبيئة الإنسانية في اليمن.[9]

وتؤكد سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وإطار المساءلة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني (2017) على مركزية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني مما يتطلب استجابة إنسانية تستند إلى تحليل شامل للامساواة بين النساء والرجال. تنص السياسة بوضوح على أن المسؤولية تقع على الفريق القطري الخاص بالعمل الانساني وآلية التنسيق المشتركة بين المجموعات القطاعية والمجموعات القطاعية في تنفيذ الاستراتيجية. في عام 2022 ومن أجل تفعيل التزامات المساءلة هذه وتحسين مشاركتها مع الأشخاص المتضررين وتركيز المساواة بين الجنسين في الاستجابة الإنسانية لليمن سيقوم الفريق القطري للعمل الإنساني وآلية التنسيق المشتركة بين المجموعات القطاعية بإدماج المساواة بين الجنسين وفقا لدليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الصادر في عام 2018 بشأن النوع الاجتماعي للعمل الإنساني على النحو التالي:[10]

- **التحليل القائم على الجنس: عمل مجموعات لتحسين الجمع والتحليل الدوري للبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة والتنوع كدليل على التأثير المتباين للنزاع وكذلك الاحتياجات والقدرات المختلفة.**

- **الأنشطة المخصصة: ضمان تصميم الأنشطة وفقا للاحتياجات المختلفة للجنس والفئات العمرية من السكان، وجود تدابير لضمان الوصول الآمن إلى المساعدات حسب الجنس والفئات العمرية المختلفة.**

- **المشاركة الهادفة: يؤثر الجنس والفئات العمرية المختلفة على القرارات في جميع مراحل استجابة المشروع/البرنامج مثل (المشاركة في تقييم الاحتياجات وتصميم الاستجابة والمراقبة ومراجعة الأقران للاستجابة).**

- **مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: ستطبق المجموعات القطاعية أداة مؤشر النوع الاجتماعي والعمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على مرحلة التصميم والمراقبة.**

4.3. الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام (NAP) 2020 - 2022:

تم تبني القرار الدولي 1325 بإجماع أعضاء مجلس الأمن في تشرين أول أكتوبر عام 2000، ويؤكد القرار على الدور الحيوي للمرأة في بناء السلام وكل الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن، وهو وثيقة مكونة من 18 نقطة تركز على أربعة مواضيع مترابطة بعضها البعض وهي: (الوقاية، الحماية، المشاركة، وإعادة الإعمار والانتعاش). يجعل هذا القرار قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شأنا من شؤون السلام والأمن العالميين، كما يدعو القرار إلى إيلاء الاهتمام لاحتياجات المرأة في مرحلة الانتعاش باعتبار الاستجابة الإنسانية لمطالب النساء من شأنها أن تسهم في الاستقرار وإحلال السلام الدائم.

الحقيقة أن مسؤولية تطبيق القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة أساسية بالشراكة مع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية والإعلام، كما تتعدد طرق تطبيق هذا القرار في سياقه الوطني، ومن ضمنها خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن.

في بداية الأمر تعاطت المؤسسة السياسية في اليمن في كثير من الأحيان بسطحية فيما يخص الاستجابة لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام التي اعلنتها الامم المتحدة، وهو ما ألقى بظلاله الكثيفة على الموقف السياسي والتشريعي في اليمن الذي ظل غير ملم بخلفيات القرارات الدولية تجاه قضايا تمكين المرأة عموماً ودعم استحقاقاتها في الأمن والسلام بشكل خاص، بحجة ان هناك ضغوطات على الحكومة للنهوض بالأولويات ومعالجة الاوضاع المتردية جراء الدمار الذي خلفته الحرب خاصة في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، مما انعكس سلباً على تراجع المنظور السياسي والحقوقي الرسمي إزاء التماهي مع قضايا النساء وتعزيز فرصهن في المشاركة في البناء وإعادة الإعمار، وبالتالي الاضطلاع بأدوارهن في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة.

وفي مايو من العام 2020 أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بيان ببدء الخطة الوطنية الخاصة بالمرأة اليمنية والخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 "المرأة الأمن والسلام"، وأكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حرص الحكومة على الاهتمام بالمرأة والنهوض بواقعها، وإيمانا بدورها في إحداث التغيير ومنع النزاعات ودورها في بناء المجتمعات على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية تحقيقاً للكرامة الإنسانية، وأظهر البيان إن الخطة تمثل مشروعاً مهماً لحماية المرأة وتعزيز مكانتها ودورها عبر اتخاذ تدابير عملية وبرامج ومشاريع لحمايتها ومناهضة العنف الأسري ووصلها إلى مراكز صنع القرار، وان تكون احتياجاتها جزاء أساسيا في خطط التنمية المستقبلية"، وهذا البيان يؤكد أن خطة العمل تأتي من منطلق التزام الحكومة اليمنية بالمواثيق والقوانين الدولية وبحماية النساء أثناء النزاعات وتعزيز مشاركتها في مسارات بناء السلام، وتستجيب للقرار الأممي حول "المرأة والأمن والسلام" وكافة المواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا لا سيما القانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات والقوانين الدولية، ودعت الحكومة من خلال هذا كافة المانحين والشركاء الدوليين من منظمات أممية ودولية ومحلية إلى دعم هذه الخطة ليتسنى تنفيذها وتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها الخطة للنهوض بواقع المرأة اليمنية.

أن خطة العمل الوطنية للقرار 1325 هي القرار الأكثر شعبية، التي تترجم إلى أفعال محلية وهي بطبيعة الحال تشتمل على قوة عمل الوزارات المعنية وتكتسب فعالية التوطين بتأثيرها وأعمالها على المستوى المحلي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني خاصة تلك التي تقودها نساء، وإدماجها في الأنشطة التنفيذية التي تستهدف كل القوى المجتمعية والسلطات المحلية والإدارية بما فيها قوات الأمن والسلطة القضائية.

فقد ارتكزت خطة العمل الوطنية لتفعيل القرار 1325 على الركائز التالية:

- **المشاركة:** زيادة مشاركة النساء على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الأمن والجيش وفي الآليات المحلية والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان وفي السلك الدبلوماسي وفي التصدي للنزاعات وحفظ السلام.

- **الوقاية:** إنشاء آليات للإنذار المبكر تراعي النوع الاجتماعي، وزيادة مشاركة المرأة في الوقاية من التطرف والعنف وتفعيل القوانين والتشريعات، وتأهيل كوادر الشرطة والجيش للوقاية من العنف ضد النساء.

- **الحماية:** تقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي والقانوني للنساء والفتيات ضحايا الانتهاكات والعنف، ووضع أدلة إرشادية لمقدمي الخدمات وتنفيذ برامج لتمكين النساء في اوقاتا النزاعات وما بعدها وتوفير التعليم للفتيات، وإنشاء مراكز لتأهيل النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف.
- **الإغاثة/الانتعاش:** تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من النساء والفتيات المشردات واللاجئات وضحايا العنف لاحتياجاتهن من الإغاثة وخدمات الرعاية، وإشراك المرأة في خطط نزع السلاح وفي جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وتنفيذ برامج فورية لتمكين النساء للاندماج في المجتمعات المضيفة.

1.4.3. أولويات لنجاح خطة العمل الوطنية:

من المهم إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات الحكومية وغيرها من الجهات في توفير المناخات المواتية لدعم ومناصرة تنفيذ الخطة الوطنية، مع ضرورة إدماج عناصر القرارات الدولية الرئيسة للمرأة والسلام والأمن في برامج وخطط الوزارات مثل: وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة العدل وكذلك وزارة الخارجية ولجنة شؤون المرأة.

ولكن يظل أهم شروط ضمان تنفيذ الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن هي الالتزام الحكومي، بناء الشراكات، إعلان هيئة تنسيقية وضع إجراءات للمتابعة والمساءلة، جنباً إلى جانب تنمية قدرات أصحاب المصلحة لرفع الوعي وتطوير الممارسات الجيدة.

تعتبر عملية تحليل بيانات استراتيجية للخطة الوطنية وتحديد نطاق زمني، وإطار للرصد والتقييم وأيضاً الموازنة جميعها مكونات حاسمة لتأمين عمل الخطة الوطنية بمسؤولية تشاركية.

عبرت الحكومة اليمنية عن التزامها بتنفيذ القرار 1325 من خلال تصميم خطتها الوطنية للمرأة والسلام والأمن ووضع هيكلية مؤسساتية وأطر مرجعية، وذلك في العام 2019 بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، وتمت الموافقة عليها بقرار رئيس الوزراء رقم 75 لعام 2019، ودشن العمل بها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 2020، وهي تأكد مستوى تحمل الدولة مسؤوليتها الأخلاقية والاجتماعية تجاه الحد من تداعيات الحرب على النساء، واعتراف السلطات وأصحاب القرار وصانعي السياسات والأجهزة الامنية بحجم الأعباء التي تتحملها المرأة بشكل متزايد جراء استمرار الصراعات، وتفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة، واتخاذ التدابير الطارئة القانونية والخدماتية اللازمة للحد من آثار الحرب على النساء والفتيات واشراكهن في كل عمليات التسوية والمصالحة وحل النزاع.

ويتوجب على الحكومة تمكين المرأة في المناصب القيادية العليا ومواقع صنع القرار بشكل يتناسب مع قدراتها النوعية والتخصصية وخبراتها المتزايدة وكفاءتها المشهودة مهنيا في كل المجالات، ويعد تعيين مجلس القيادة الرئاسي لثمان قاضيات لأول مرة في تاريخ اليمن كعضوات في المحكمة العليا للجمهورية وهي أعلى سلطة لدرجات التقاضي وفقاً للدستور أمر يدعو لبث الأمل بفرص تحقيق المساواة بين الجنسين في بلادنا.

2.4.3. تحديات تنفيذ الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن:

• التأثير السلبي لتضارب مصالح الأطراف المكونة لهيكلية الخطة الوطنية التي قامت على مبدأ المحاصصة وبالتالي تداخل الأجندات السياسية مع الالتزام لأولويات استحقاقات المرأة في هذه المرحلة.

• ضعف مؤسسة الدولة والارتهان لتسويات ائتلافية هشة مهددة بخطر انفلات عقد المصالحة مازال ينعكس على مستوى الأداء لموجهات وبرامج الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن خاصة فيما يتعلق بفرص تعزيز آليات الحماية في ظل عدم اليقين في تطبيق الإجراءات القانونية والأمنية الصارمة في مواجهة العنف ضد المرأة والانتهاكات ضد الفئات المستضعفة وخاصة النساء والفتيات.

• عدم إدماج المنظور الجنساني بشكل ممنهج في السياسات والقرارات التي صدرت خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى التشكيل الوزاري أو فيما يخص تعيين النواب والوكلاء ومدراء العموم إلّا في نطاق ضيق ومحدود، حيث أعلن عن قرارات تشكيل لجان السلام منها لجان حماية المدنيين والتهدئة ومراقبة وقف إطلاق النار، وغيرها دون إشراك مطلق للنساء الامنيات على الرغم من الإقرار رسميا بكفاءاتهن وقدراتهن الميدانية من خلال منحهن ترقيات ورتب عسكرية رفيعة ظلت أسيرة للوجاهة المكتبية.

• عدم تنفيذ التقييمات والدراسات التحليلية الواسعة لواقع احتياجات المرأة أثناء النزاع وفي مرحلة الإنعاش، وسبل معالجة القصور في تثمين عمل المرأة سواء كان ذلك بأجر زهيد أو اعمال الرعاية بدون أجر، والاقتصار على تنفيذ تدخلات تعتمد على تصورات مسبقة.

• الاختلالات الموجودة في العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني نظراً للإفراط في القيود على العمل المجتمعي المدني بسبب تجاذبات صراع القوى المحلية، والذي من شأنه أن يحدث شرخ بالغ في تحقيق شراكات حقيقية لتنفيذ أنشطة الخطة.

5.3. الآثار السلبية للنزاع على أعمال حقوق النساء والفتيات:

بسبب الصراع الذي طال أمده، واجهت النساء والفتيات والفتيان والرجال مخاطر مختلفة وبالتالي وقعوا ضحايا بطرق مختلفة، وعندما لا تدرك المنظمات الإنسانية الاحتياجات ونقاط الضعف والقدرات المختلفة للنساء والفتيات والفتيان والرجال فإنها تتعرض لخطر تقديم مساعدات غير عادلة، وقد تعزز عدم المساواة الموجودة مسبقاً.[11]

وتُعد النساء والفتيات من أشد الفئات تضرراً بالأزمة، فحوالي 80% من 4.5 مليون نازح في اليمن هم من النساء والأطفال. وتمثل الأسر التي تعيلها نساء حالياً 26% من اجمالي العائلات النازحة. ويستمر تجذر السلوكيات الاجتماعية التمييزية ضد النساء وانخراطهن اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يضاعف عدم المساواة الموجودة ويعيق وصول النساء الى الخدمات الاساسية.[12]

لم ينحصر ذلك في منطقة محددة بل كان تأثير النزاعات المسلحة والتوترات في أكثر من منطقة من اليمن على الوضع الإنساني وعلى المرأة من الناحية الأمنية والمادية والمعنوية، إذ تشعر بالخوف وعدم الأمان، ونقص في الموارد والخدمات العامة وانعدام الرعاية الصحية، والفقر والجوع، والنزوح والتشرد مع أطفالها بحثاً عن الأمان ولقمة العيش بعد فقدان زوجها العائل الوحيد للأسرة، وتتحمل عبئ كفالة أطفالها، علاوة على تعرضها للتحرش والعنف النفسي والجنسي واللفظي، الأمر الذي يضاعف من معاناة المرأة، ولعل من أسوأ تلك الآثار الناتجة عن الحروب والنزاعات هو الانتقاص من حقوقها الإنسانية مثل حق العيش بكرامة وأمان واستقرار، وحق التعليم والعمل والتنقل وحق العيش دون فقر، وفي هذا الصدد أظهرت الكثير من الدراسات أنها أكثر من يعاني في زمن الصراعات نظرا لتفاقم مسؤولياتها تجاه أسرتها والمجتمع.

فعلًا تعاني النساء والفتيات من العنف بشكل غير متناسب، فعلى الرغم من وجود هذه الظروف من قبل الصراع، إلا أنها تضاعفت حالياً ما دفع المجتمعات والعائلات أن تلجأ بشكل أكبر الى استراتيجيات تكيُف ضارة من أجل البقاء، ومع محدودية خيارات المأوى وتفكك اليات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، تتعرض الفتيات بشكل متزايد لمخاطر الزواج المبكر والاتجار بالبشر، التسول وعمالة الأطفال وغيرها. كما تواجه النساء والفتيات من ذوي الاحتياجات الخاصة مخاطر أكبر للعنف في المجتمع في وقت تفتقر فيه الخدمات المتوفرة الى التأهيل الملائم لتلبية احتياجات هذه الفئة.[13]

[10] خطة الاستجابة الإنسانية 2023 اليمن: دورة التخطيط للبرامج الإنسانية "وثيقة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن الفريقُ القطري الإنساني"، يناير 2023

[11] مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن OSESGY، المرأة والسلام والأمن، متاح على: https://osesgy.unmissions.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86

[12] من الألف إلى الياء: تحليل النوع الاجتماعي والصراع في اليمن" تقرير بحثي، منظمة كير، مشروع القدرات الاحتياطية للنوع الاجتماعي، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأوكسفام، أكتوبر 2016م متاح على: https://reliefweb.intsites/reliefweb.int/files/resources/rr-yemen- gender-conflict-analysis-201016-en_0.pdf/.

[13] خطة الاستجابة الإنسانية 2022 اليمن: دورة التخطيط للبرامج الإنسانية "وثيقة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن الفريقُ القطري الإنساني"، أبريل 2022.

[14] المرجع السابق.

[15] خطة الاستجابة الإنسانية 2022 اليمن: مرجع سابق.

[16] الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2023، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أبريل 2022.

[17] المرجع السابق.

4. توصيات ورقة البحث:

من خلال ما توصلت إليه الورقة البحثية من تحليل للسياق المحلي حول المساواة بين الجنسين الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام، خرجت الورقة بجملة من التوصيات يمكن إبرازها في الآتي:

1) تكثيف الجهود وبشكل متواصل لتعزيز تعليم المرأة وتدريبها وتنمية مهاراتها، وتوفير الفرص الاقتصادية والوظيفية للنساء، وضمان الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

2) يجب على الحكومة اليمنية استثمار التغيُّر الايجابي الكبير في الموقف من المرأة على المستوى الاقليمي وتعزيز الافكار الحداثية والمدنية المناهضة للثقافة النمطية القائمة على التمييز والدونية، خاصة وأنها أصبحت اليوم رقم صعب في سبيل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

3) يجب على الحكومة اليمنية الالتزام بالخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام وتطبيقها وتنفيذها بشكل كامل، كما أن نجاح الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام وتطبيقها يعتمد على تعاون المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية في دعمها.

4) على الحكومة اليمنية أن تضع خطة للحد من تأثير أفكار التيارات الدينية المتطرفة وكسر قيود الهيمنة التقليدية والانعتاق من عبث المنظور القبلي فيما يتعلق بتمكين المرأة، ودعم مبادرات التنوير المجتمعي تجاه تمكين المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية، وترشيد الخطاب الديني المعتدل والمنصف للمرأة من قبل السلطات الحكومية على منابر المساجد.

5) على الحكومة اليمنية زيادة توفير الفرص لتمكين المرأة في مواقع صناعة القرار ومشاركتها في رسم السياسة العامة للدولة تجاه قضايا المجتمع عموماً واستحقاقات النساء تحديداً لوجودها كعنصر حيوي مساهم في كل دائرة من دوائر مؤسسات الدولة.

6) التشبيك وتشكيل حراك سياسي قوي لتعزيز حقوق المرأة اليمنية وتحسين وضعها في المجتمع اليمني، وتوفير الدعم والموارد اللازمة لتعزيز دورها وتمكينها في عملية بناء السلام.

7) تعزيز وتفعيل القوانين التي تكفل حقوق المرأة وتعديل النصوص التشريعية التمييزية ضد النساء وإلغاء النص الدستوري الخاص بتقييد مبدأ المساواة بين الجنسين لأسباب ترتبط بتفسيرات غير متفق عليها.

8) ضرورة تهيئة المجتمع وتوعيته حول الأدوار المناطة بالنساء في تقديم الخدمات مثلها مثل الرجل، ودورها في حماية الأسرة وتماسك المجتمع من خلال المؤتمرات وورش العمل وحلقات النقاش لتغيير اتجاهات المجتمع نحو احترام مكانة المرأة والحفاظ على هيبتها.

9) اتخاذ التدابير اللازمة وإجراءات الحماية لضمان عمل المرأة المنخرطة في سلك الشرطة والأمن جنباً إلى جنب الرجل من الناحية اللوجستية والقانونية والأمنية لمنع أي تجاوزات أو إساءات تعرقل أداءها لعملها أو تتسبب في انسحابها وعزوفها عن العمل في المؤسسة الأمنية.

10) يتوجّب على قيادات الأجهزة الأمنية الاهتمام بالمرأة الشرطية وتمكينها، وتوفير حوافز إضافية ومكافآت للنساء الأمنيات وتشجيعهن على الانضباط الإداري والعسكري، وتوفير الحماية الأمنية والقانونية لهن، ومساندتهن في إتمام أدوارهن بسلاسة ودعم تأهيلهن وتدريبهن بشكل مستمر، وتوفير خدمات رياض الأطفال لرعاية أطفالهن أثناء قيامهن بأداء مهامهن، لما من شأنه تشجيع الراغبات بالالتحاق بمؤسسة الأمن والشرطة.

11) تفعيل وسائل الإعلام الرسمية المسموعة والمرئية والمقروءة وإعداد البرامج التلفزيونية التوجيهية والإرشادية لتصحيح المفاهيم الخاطئة ودعم المفاهيم المساندة لعمل المرأة في مؤسسات الدولة وخاصة الأمن والشرطة، ودورها في تعزيز ثقافة النظام والقانون، والمساهمة في تعزيز ومناصرة المجتمع لدورها الإيجابي وتشجيع انخراطها في هذا المجال والمكمّل لدور الرجل.

المراجع والمصادر:

- الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 03-60793 (A).

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة، لجنة وضع المرأة، الاستنتاجات المتفق عليها 2016.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات، لجنة وضع المرأة، الاستنتاجات المتفق عليها 2018.

- البنك الدولي متاح على:
https://data.albankaldawli.org/country/yemen-rep?view=chart#Social

- صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2023، أبريل 2022.

- خطة الاستجابة الإنسانية 2023 اليمن: دورة التخطيط للبرامج الإنسانية "وثيقة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن الفريقُ القطري الإنساني"، يناير 2023.

- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن OSESGY، المرأة والسلام والأمن، متاح على:
https://osesgy.unmissions.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86

- من الألف إلى الياء: تحليل النوع الاجتماعي والصراع في اليمن" تقرير بحثي، منظمة كير، مشروع القدرات الاحتياطية للنوع الاجتماعي، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأوكسفام، أكتوبر 2016 م متاح على:
https://reliefweb.intsites/reliefweb.int/files/resources/rr-yemen-gender-conflict-analysis-201016_en.0_pdf.

- خطة الاستجابة الإنسانية 2022 اليمن: دورة التخطيط للبرامج الإنسانية "وثيقة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن الفريقُ القطري الإنساني"، أبريل 2022.

- اللاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2023، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أبريل 2022.

1. الملحق (1)

(نتائج الاستطلاع الميداني لعينات من موظفات القطاع الخاص والمجتمع المدني وطالبات الجامعات)

"المتغيرات في حقوق وحريات المرأة خلال سنوات الحرب – صنعاء"

• العدد الإجمالي لاستمارات الاستبيان الموزعة 150 استمارة، تم توزيعها على عينات من موظفات القطاع الخاص والمجتمع المدني بواقع 100 استماره، و 50 استمارة على طالبات الجامعات.

• عدد الاستمارات المعبأة التي تم استلامها 139 استمارة بما نسبته 93% من مجموعع الاستمارات الموزعة، 91 استمارة معبأة من قبل العاملات في القطاع الخاص والمجتمع المدني و 48 استمارة من طالبات الجامعات.

• تراوحت أغلب أعمار العينتين المستهدفتين:

- **مابين 20 – 30 سنة، 45%**
- **مابين 30 – 40 سنة، 43%**

4/3. تأكيد 77% من المستهدفات على تزايد عمليات التمييز والانتهاكات ضد المرأة خلال سنوات الحرب، وترجيح اهم اسباب ذلك بالترتيب في:

أ- سياسات وتوجيهات تصدرها السلطة القائمة – 73%
ب- سلبية المجتمع وتراجع دور الاحزاب المدنية - 67%
ج- التعبئة المنظمة والتأثير في خطابات دور العبادة – 65%
د- الثقافة الذكورية التي تضاعفت مساحتها مؤخرا – 64%

5. تشير 65% من المستهدفات الى أن الأحكام القضائية تجاه عمليات التمييز أو المساواه في النوع الإجتماعي قد تغيرت الى الأسوأ، بينما 16 % منهن يرين بأنها ظلت كما هي.

6. وحول النطاق الذي تتم فيه ممارسة عمليات التضييق والتمييز ضد المرأة، توزعت الآراء بالترتيب على النحور التالي:

أ- في المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) – 77%
ب- في الشارع والأماكن العامة – 61%
ج- في أماكن العمل وعلاقاته – 57%
د- في إطار الأسرة - 24%

ومن الإجابات الإضافية التي تقدمن بها المستهدفات، تمثلت في:

• ان عمليات التضييق وسياسات التمييز تتم أيضا في المؤسسات الحكومية، من حيث الفصل بين الموظفات والموظفين، وحصر بعض الوظائف الحكومية، و حتى غير الحكومية فقط على الذكور.

• استبعاد وإقصاء المرأة من المناصب العليا.

• خطابات بمكبرات الصوت في بعض الأماكن العامة وشعارات ولوحات يتم تعليقها في الأسواق وعلى جدران الشوارع تستهدف النساء وتذكيرهن بالتقوى والستر والحجاب والنقاب وإلتزامهن بالبقاء في بيوتهن .. إلخ .

• يتم التضييق عليهن أيضا في المطاعم والكافيهات والمعاهد الإنجليزية.

• بسبب فصل الطلاب عن الطالبات في الجامعات، تتأثر الطالبات كثيرا بسبب أن الدكاترة يعتنون أكثر في محاضراتهم بالأغلبية من الطلاب، وهم الذكور.

7. وبالنسبة إلى ماذا كانت قد تقلصت فرص ومساحات العمل المتاحة لعمل النساء في القطاع الخاص والمجتمع المدني، فقد كانت آراء الاغلبية 60% بالموافقة على ذلك، في حين أن 22% لا يتفقن مع هذا الرأي.

8. وحول تناقص الإمكانيات والمساحات المتاحة لتعليم الفتيات، تؤيد 69% من المستهدفات هذا الرأي، و 17% لا يوافقن عليه.

9. أكدت الدراسة على أن النساء يتعرضن لأشكال مختلفة للعنف، وبالترتيب التالي:

- **92% يتعرضن للعنف النفسي.**
- **79% يتعرضن للعنف اللفظي.**
- **40%يتعرضن للعنف الجسدي.**

10. وفقا لآراء النساء المستهدفات، فإن ابرز أنواع واشكال التمييز وانتهاكات حقوق و حريات المرأة، تتمثل في مايلي، وبترتيب:

أ- فرض إرتداء الحجاب 95%.

ب- الفصل بين طالبات وطلاب الجامعات والمعاهد 91%

ج- اشتراط وجود محرم عند السفر بين المدن وإلى خارج اليمن 81%.

د- منع التحادث الثنائي أو الجماعي بين طالبات وطلاب الجامعات 73%.

ه- الفصل بين الأولاد والبنات تلاميذ المدارس 67%.

و- اشتراطات في شكل الرداء والمظهر الخارجي، (ويشمل هذا منع المكياج وطول الأظافر ولبس الإكسسوارات، ومنع ارتداء البالطو الضيق أو الملون ولبس الأحزمة على البالطو، وجزمات الكعب العالي ... الخ). 64%.

ز- الفصل بين الموظفات والموظفين في مؤسسات ومرافق العمل الخاص والحكومي 52%.

ح- فرض إرتداء النقاب (البرقع) 25%.

ط- بعض المستهدفات يعانين من اشتراط وجود رجل محرم عند الخروج من المنزل 24%.

وردت ايضا آراء إضافية حول انواع ممارسات التمييز، تمثلت في الخطب الدينية ايام الجمعة التي تستهدف المرأة وخروج المرأة من منزلها. يتم أيضا التحريض ضد عمل النساء وبشكل متواصل خلال مايسمى بالمحاضرات الثقافية الاجبارية التي تفرضها السلطات على كل الموظفين والموظفات وتجبرهم على الحضور اسبوعيا كل يوم اربعاء. كذلك منع النساء من العمل في المطاعم، تحت تهديد اغلاق المطاعم التي توظف النساء، رغم أنهن يعملن في قسم العوائل، وأيضا منع دخول مرأة ورجل إلى قسم العوائل في المطاعم لمن ليس لديه وبمعيته وثيقة الزواج.

إلى جانب منع الإختلاط في احتفالات تخرج الطلاب ... إلخ.

11. وحول ابرز اسباب التضييق على حريات وحقوق المرأة، من وجهة نظر النساء المستهدفات، تمثلت فيما يلي:

أ- اسباب أيدلوجية مذهبية تنفذها سلطة الأمر الواقع 76%

ب- تدهور التعليم وزيادة الأمية والجهل 68%

ج- تزايد انتقال القبائل الى صنعاء جراء الحرب، وتغليب الثقافة والأعراف القبلية التقليدية على الثقافة المدنية. 51%

13/12. وعن ما إذا كانت هناك جهات رسمية محددة لإستقبال شكاوي النساء من عمليات التمييز والإنتهاك، اجابت 39% من المستهدفات بالنفي وان هذه الجهات غير موجودة، بينما 37% لا يدرين أصلا ما إذا كانت موجودة أم لا ، وتؤكد 41% بأنهن لا يجدن أي انصاف، و 24% احيانا يتم انصافهن، مقابل فقط 3% يؤكدن وجود انصاف، ويعتقد بأن هذه النسبة الضئيلة محصورة في القضايا الخلافية وليس الحقوقية.

14. وبالنسبة لتقييم المستهدفات للرأي العام المعارض لتزايد عمليات التمييز وانتهاك حقوق المرأة، ومدى فعاليته ... اعتبرت 44% من المستهدفات بأنه توجد توجهات لرأي عام معارض لكنها محدودة، في حين ان 35% منهن لا يلاحظن أي حراك في هذا الشأن ويعتبرن الرأي العام سلبي.

15. وعن مواقف الأحزاب اليمنية، وما إذا كانت لها برامج عمل لمواجهة تزايد سياسات التمييز وانتهاكات حقوق المرأة ... اعتبرت 71% من المستهدفات بأنه لا توجد للأحزاب اليمنية أية مواقف أو برامج في هذا الشأن، وفقط 23% اعتبرن وجودها نسبي ومحدود.

16. كذلك الأمر أيضا بالنسبة لتقييم النساء المستهدفات لدور المجتمع المدني تجاه انتهاكات حريات وحقوق المرأة، الذي جاءت إجاباتهن، وبالترتيب على النحو التالي:

- **دور المجتمع المدني سلبي 51%**
- **دور ضعيف 47%**
- **دور إيجابي 02%**

وهذه المؤشرات تعني أن دور المجتمع المدني بمنظماته المختلفة في مناطق سلطة الأمر الواقع يعتبر سلبيا وضعيفا بما نسبته 98% ، وبالتأكيد ان للتضييق الأمني الشديد سببا رئيسيا في ذلك.

17. أما تقييم المستهدفات لدور ومواقف الجمعيات النسوية واتحاد نساء اليمن في صنعا، وهو الأهم، تجاه عمليات التمييز وانتهاكات حقوق وحريات المرأة ...فقد جاءت إجابتهن كما يلي:

- **سلبي 57%**
- **مقبول 42%**
- **ممتاز 01%**

ويعتقد بأن النسبة 42% المؤيدة لكون أدوار ومواقف الجمعيات النسوية واتحاد نساء اليمن (مقبولا)، نسبة مبالغ فيها، وربما لا تتسق مع المنطق، بالنظر الى معطيات الواقع والجمود التام لنشاطات تلك المؤسسات والتضييق الأمني، وخاصة تجاه سياسات التمييز وانتهاكات حريات وحقوق المرأة ... وبالنظر أيضا إلى الاجابات والآراء الإضافية للمستهدفات حول وضع هذه المؤسسات، والتي يمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

• الجمعيات النسوية واتحاد النساء غائب اصلا منذ فترة طويلة، والكيانات المجتمعية النسوية مهمشة من الأساس وتم تدجينها

• لقد تم اغلاق الجمعيات والمنظمات التي كانت تعمل على الحد من انتهاكات المرأة، أما اللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن والجمعيات النسوية لم يعد لها وجود، ولا يوجد لها مواقف أو أدوار تجاه سياسات التمييز أو الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة، حيث قامت سلطات الأمر الواقع بتعيين ما تسمى بـ "الزينبيات" الموالية لهم في قيادة اتحاد نساء اليمن في صنعاء، وأصبحن متحكمات في عمل ونشاطات الاتحاد.

• انتهى دور اتحاد نساء اليمن منذ أكثر من 8 سنوات.

• غياب دور الجمعيات النسوية وتقصير شبه تام في القيام بواجباتها.

• بعض المستهدفات لم يسمعن عن وجود أية جمعيات نسوية تدعم أو تقف إلى جانب المرأة، منذ بداية الحرب وحتى الآن.

• لا يوجد أي تدخل أو دور من قبل الجمعيات النسوية، ولا يوجد أي موقف لرفض هذه الإنتهاكات.

• نعاني من إعتداءات وتضييق ومضايقات وانتهاكات عدة دون أي موقف من اتحاد نساء اليمن.